

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيد بلقاسم زغماتي

بمناسبة تنصيب السيدين

الرئيس والنائب العام لمجلس قضاء وهران

الاثنين 19 أوت 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة و السلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين

- السيد الوالي،
- السيدين الرئيس والنائب العام،
- السيد قائد القطاع العسكري،
- السيدات والسادة أعضاء الأسرة القضائية،
- السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،
- السادة أعضاء لجنة الأمن الولائية،
- السيدات والسادة أسرة الدفاع،
- السيدات والسادة مساعدون وأعاون القضاء،
- السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،
- أيتها السيدات والسادة الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن أشارككم مراسم حاضرة الجلسة الاحتفائية المقامة بمقر هذا المجلس القضائي العريق، لولاية ومدينة الباهية وهران، التي مازلت محتفظاً بذكريات جميلة عن فترة خلت، قضيتها بها نائباً عاماً، وفي معاضدتي ومؤازرتي زملاء قضاة شرفاء، كانوا عنواناً للاستقامة والجدية والبذل والعطاء، ومساعدون وأعاون قضاء، بمكارم وأخلاق مهنية عالية، تشرف عدالتنا الوطنية وجميع المهن والأسلاك المنتمين إليها،

إلى هؤلاء جميعاً، أتوجه بتحيةة تقدير وعرهان، مع دعائي وتضرعي إلى المولى تبارك وتعالى، أن يرحم برحمته الواسعة، كل الذين رحلوا منهم عنا إلى دار الخلد والبقاء، جزاءً وفاقاً لما بذلوه من جهد في رفع المظالم ونصرة الحق، خدمةً للعدالة

وشكري موصول إليكم، أيها الحضور الكريم، كلاً باسمه وصفته، لا على حضوركم الجلسة الاحتفائية هذه فحسب، وإنما على ما يرمز إليه هذا الحضور المميز والمشرف، من حسنٍ وطني سامٍ، ووعي كاملٍ بأهمية العدالة ورسالتها في المجتمع، بل وفي كيان الدولة بجميع عناصرها ومقوماتها، لما للقضاء بمختلف عناصره ومساعديه وأعدائه، من دور أساسي في إشاعة الأمن القانوني والقضائي داخل المجتمع وبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين، على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم وجميع حقوقهم وحررياتهم المشروعة، باعتبار ذلك عاملاً أساسياً وجوهرياً في المحافظة على لحة الأمة ووحدتها ترابها الوطني، وعلى أمن واستقرار الوطن ومواصلة مسار تقدمه وتطوره وازدهاره نحو آفاقه الواعدة.

بهذه الأحاسيس الوطنية النبيلة نحضر هذه الجلسة الاحتفائية لتتصيب كل من:

- * السيد منور عنتر رئيساً جديداً لمجلس قضاء وهران.
- * والسيد محمد رقا نائبا عاما جديداً لدى نفس المجلس القضائي.

هذا التنصيب الذي يأتي في إطار تنفيذ الحركة التي أجراها السيد رئيس الدولة في سلك رؤساء الجهات القضائية، تعزيزاً للمؤسسة القضائية ورفع قدراتها في مواجهة رهن التحديات التي تواجهها البلاد، بما يستجيب لمطالب الشعب وتطلعاته المشروعة ويتمشى مع الاحترام التام والكامل لقوانين الجمهورية.

السيد عنتر منور الرئيس الجديد لمجلس قضاء وهران، التحق بسلك القضاء سنة 1984 واشتغل خلال مساره المهني في كل المجالات القضائية من قاضي حكم إلى وكيل الجمهورية وقاضي تحقيق بعدة محاكم ليرقى إلى مستشار ثم إلى رئيس غرفة ونائب رئيس مجلس إلى أن تم تعيينه رئيساً لمجلس قضاء ورقلة، ومنه إلى

وللسيد رقاد محمد، النائب العام الجديد، نفس الخبرة والتجربة القضائية للسيد رئيس المجلس القضائي، إذ كان التحاقه بسلك القضاء سنة 1986 واشتغل هو أيضا في كل المجالات القضائية من قاضي حكم إلى وكيل للجمهورية وقاضي تحقيق بعدة محاكم ليرقى إلى مستشار ثم إلى رئيس غرفة فرئيس لمجلس قضاء أم البواقي الذي نقل منه إلى وظيفة مستشار بالمحكمة العليا ومنها إلى منصب نائب عام لدى مجلس قضاء وهران.

وإذ أهنئ كلا منهما على التتويج بهذه الثقة السامية مع تمنياتي لهما كل التوفيق والنجاح في مهامهما الحديدة ، لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للسيد أحمد مجاني والسيد عبد القادر مصطفىاوي، على ما قدماه من إضافات لهذا المجلس القضائي خلال مدة رئاستهما له.

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل

إن القضاء سلطة مستقلة، غرضها ومهمتها تطبيق القانون حمايةً للمجتمع وحقوق الأفراد وحررياتهم؛

دستوريا وقانونا، فإنها تركز على مبادئ الشرعية والمساواة والحياد، ليست كمؤسسة من المؤسسات الدستورية وذات السيادة فقط، بل وبكل مكوناتها والقائمين عليها أفراداً وهيئات من جموع مواردها البشرية، خاصة منهم القضاة، الذين هم عمادها، وقد أقسموا جميعهم على التزامهم بهذه المبادئ واحترامها، وعدم إخلالهم بالواجبات ضمن قانونهم الأساسي ومدونة أخلاقياتهم، التي جاءت مؤكدة لهذه المبادئ وضرورة امتثالهم لها، في كلّ الأوضاع والظروف مهما كانت طبيعتها ومصدرها، ضماناً لعدالة محايدة، لا تتأثر في ظل النظام الديمقراطي ودولة الحق والقانون، بأي مؤثرات قائمة أو محتملة.

إن استقلالية القضاء ليست امتيازاً ممنوحاً للقاضي بل مسؤولية مفروضة عليه تلزمه أن يقضي بين الناس في حقوقهم وحياتهم بكل ضمير وحياد على أساس القانون والأدلة المعروضة عليه، دون تأثير خارجي. غير أن هذه الاستقلالية لا تعني أبداً انعزال القاضي عن المجتمع، ذلك لأنه إذا كان الواجب يفرض على القاضي الاستقلالية عن الضغوط الخارجية، فنفس الواجب يلزمه بعدم الاستقلالية عن المجتمع، ولا الانسحاب الكلي عن الحياة العامة.

فمن الطبيعي أن تتطلع العدالة إلى خارج أسوارها وأن تمتد بصرها إلى الأفق الاجتماعي الواسع، ومن الواجب أن يرافق هذا التطلع وعي متزايد من أبناء هذا القطاع بخصوصية المسؤولية ونوعية الواجبات الموقوفة عليهم تجاه وطنهم ومجتمعهم.

لاقتصاد الربيع والاستبداد، فإنه قد طالب مقابل ذلك بالكرامة والمساواة في
الفرص واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
ومع الإقرار بأهمية ما يتوق إليه مجتمعنا في هذه المرحلة، في مختلف
المجالات، وحتمية العمل على مداواة الآثار السلبية عما سبق انتهاجه من أخطاء
في التقدير والتدبير.

إلا أن مطلب العدالة يظل في تقديري هو الشعار الذي تنصهر في جوفه
المطالب كلها، وهو ينوب عنها جميعاً في تنوعها وتعددتها.
ثمة مراحل معينة في حياة المجتمعات يتحول فيها القضاء بالضرورة إلى
مربط كل الآمال، وإلى بوصلة تؤشر شعرتها على سلامة الاتجاه أو انحرافه.
وفي واقعنا الراهن هناك ضرورة مطلقة إلى إقامة حكم القانون وإلى
مضاعفة الجهد من أجل التمكين له وتوطينه واستقراره في الممارسة وفي الواقع.
إن كل هذه الأهداف وغيرها لا يمكنها الاستغناء عن فاعلية القضاء
واستقلاله.

إن القضاء بتجرده وحياده وهدوئه، هو المؤسسة الوطنية المؤهلة لحماية
المجتمع وحفظ تماسكه وضمان حقوق المواطنين وحررياتهم، في ظل القانون، وفي
إطار مبادئ تحقيق الإنصاف وتعزيز مبدأ المواطنة.

والأکید أن قطاع العدالة بتركيبته البشرية المؤهلة والواعية وفي مقدمتهم
القضاة يدركون خصوصية وحساسية الواجبات التي يقومون بها ، وأنهم قادرون
على إثبات مصداقيتهم للعمل وبحرصهم على تطبيق القوانين

و أود أن أشير إلى أن القانون الأساسي للقضاء ومدونة أخلاقيات المهنة
توفر مجتمعة المناعة الكاملة للقاضي أثناء ممارسة وظائفه القضائية وتؤمن له
الاستقلالية المادية والمعنوية كي يظل مرتبها بضميره وللقانون فحسب.

ولا بأس أن أعاود التذكير بأهمية الالتزام بالتحفظ والتقييد بالسلوكيات
الأخلاقية المتزنة التي توجهها خصوصية هذه المهنة، والاحترافات الواجبة على
أعضائها.

وفي الأخير أجدد تهاني الخالصة للسيد الرئيس والنائب العام
الجديدين لمجلس قضاء وهران، السيد عنتر منور، والسيد رقاد محمد
متمنيا لهما كل التوفيق و النجاح في مهامها الجديدة .

أشكركم على كرم الإصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد بلقاسم زغماتي

وزير العدل حافظ الأختام